الواقع الخدمي في أبين بين ندوب الحرب وغياب الدولة..

المشاريع الخدمية ترسم ملامح الصورة المؤلمة للمحافظة

نائب المحافظ: أبين دفعت ثمن الصراعات وكانت ساحة للحروب ويجب اليوم إنصافها

مدير الكهرباء: ما تحصلت عليه أبين خلال ٦٠ عاماً دمرته حرب القاعدة والحوثيين

على جنبات الطرقات، تتراكم أكوام من الحطب الذي ما زال طيف واسع من السكان في محافظة أبين، شرق العاصمة عدن، يستخدمه لطبخ الطعام. للزائر، تبدو أبين مرهقة ومثخنة من معارك اشتد لهيبها مرات عدة خلال العقد المنصرم.

في أماكن كثيرة، تتشابه حياة الناس بملامحهم البسيطة. ويقول السكان إنَّ معظم الخدمات التي يتلقونها تأتي عبر المنظمات الدولية العاملة في المحافظة، فيما تكابد أبين غياب وضعف الدور الحكومي المفترض، لا سيما في مناطق الأرياف.

لم يخفِ المسؤولون المحليون الواقع المزريَ في أبين، واسترسل الكثير منهم في الحديث عن إهمال وتقصير الحكومة المركزية مع تجنب الحديث عن دورهم الذي انتقده مواطنون كثر. وتتركز أغلب المباني الحكومية في العاصمة زنجبار، ومدينة جعار.

أيضاً، تتركز مجمل الإصلاحات والأعمال الإنشائية للمنظمات الدولية في ذات المديريتين، فيما تغيب بشكل ملحوظ في بقية المديريات وخصوصاً المديريات الوسطى.

الأمناء/ عن مركز سوث بتصرف :

في زنجبار العاصمة، يتوفر التيار الكهربائي لثلاث ساعات تشغيل مقابل ثلاث ساعات انطفاء. يمثِّل هذا أفضل معدل قد تشهده المدينة في فترة الشتاء التي تقل فيها الأحمال. لكنَّ المناطق المجاورة والأرياف ينقطع فيها التيار لفترات تصل إلى أكثر من نصف يوم مقابل ساعتي تشغيل.

المواطن محسن أحمد الكوثري، عبَّر عن امتعاضه الكبير، وقال: "فصل الشتاء الذي يفترض أن تكون الكهرباء فيه في أفضل حالاتها، نجدها في حدها الأدنى. في فصل الصيف وموسم الحر، يصل الأمر إلى الانعدام في معظم فترات اليوم. هذا يتكرر كل عام دون حل."

وفي لقاء مع "سوث24"، قال مدير عام مؤسسة الكهرباء في أبين، محمود مكيش، إنَّ مشكلة الكهرباء في المحافظة "مشكلة استراتيجية". وأضاف: "إنَّها مشكلة تعاني منها الدولة كلها؛ لكنَّ وضعها المأساوي يتجلى بشكل أوضح في محافظة أبين لقد تدمر كثير من المحطات التحويلية في مدينة زنجبار وبقية المديريات. يمكن القول إنَّ ما تحصلت عليه أبين خلال 60 عاماً دمرته حربا القاعدة والحوثيين".

ولفت مكيش إلى أنَّ إجمالي الطاقة الكهربائية المتوفرة في أبين في الوقت الراهن يصل إلى 39 ميجا وات فقط. وأضاف: "البنية التحتية للكهرباء في المحافظة ليست حكومية وإنما مستأجرة، لكن الحكومة تدفع قيمة الوقود".

وعن إيرادات هذا القطاع، قال مكيش: "استهلاك الكهرباء في محافظة أبين، موزع على النحو التالي: 30% للقطاع التجاري، 40% للمواطنين، 30% للمرافق الحكومية"، مشيراً إلى أنَّ "القطاع التجاري من يسدد الفواتير فقط". ولفت إلى أنَّ الإيراد الشهري من القطاع التجاري للكهرباء "لا يتجاوز 400 مليون فقط في الشهر".

واتهم المسؤول المحلي الحكومة اليمنية بالتخلف عن تنفيذ مشاريع كهربائية وعدت بها، وقال: "أزمة كهرباء أبين بحاجة إلى استئناف بناء المشاريع التي وعدت بها الحكومة، كمشروع تعزيز المنظومة بـ 30 ميجا وات الذي لم ينفذ رغم الوعود منذ 2018".

المياه

"واقع المياه في محافظة أبين صعب للغاية"، قال المواطن عبد الله كليب لـ "سوث24"، وأضاف: "تخيَّلوا أنَّ منطقة (المحل) نفسها التي ينحدر منها الرئيس سالمين في زنجبار تغيب عنها المياه. العديد من المناطق الأخرى تعيش ذات المشكلة".

وفي مبنى مؤسسة المياه والصرف الصحي في زنجبار، المبنى الحكومي الوحيد الذي تم بناؤه منذ 2015 بعد تدمر المبنى السابق في الحرب، وتتخذه السلطة المحلية بشكل عام مقرا مؤقتا لها، التقينا مدير المؤسسة المهندس صالح محمد بلعيدي.

وأرجع بلعيدي في حديثه لـ "سوث24" مشكلات المياه في العاصمة زنجبار إلى "الزحف العشوائي للبناء العمراني".

وأضاف: "مناطق السواحل الغربية في مديرية زنجبار، التي لا يوجد فيها مياه، هي منطقة شهدت توسع عمراني حديث، ولا يوجد فيها شبكة مياه أو صرف صحي سابقًا. لقد تمَّ البناء فيها بطريقة عشوائية، وهي منطقة غير معتمدة من قبل وزارة الأشغال العامة والأراضي للبناء فيها".

وزعم بلعيدي أنَّ "محافظة أبين هي الوحيدة التي يضخ فيها المياه على مدار الساعة، فيما بقية المحافظات يتم ضخ المياه فيها عبر الساعات والأيام." وأضاف: "أغلب الدعم الذي تعمل به المؤسسة يأتيها من المنظمات الدولية وصناديق داعمة وجمعيات دولية كالجمعية الكويتية".

وانتقد المسؤول المحلي دور وزارة المالية. وقال: "الوزارة تلزم مؤسسة المياه بتغطية ما نسبته 40% من مرتبات الموظفين، وهي ذاتها من تمتنع عن دفع مستحقات المؤسسة عند الجهات الحكومية كنفقة استهلاك لخدمة المياه".

ولفت بلعيدي إلى أنَّ أبين خسرت فرص مشاريع مائية ممولة خارجيا بسبب عدم تسديد الفواتير من قبل المواطنين: "ألمانيا جمدت مشروع بقيمة 32 مليون يورو بسبب غياب مؤشرات ديمومة المشروع التي ترتكز بشكل أساسي على تحصيل الإيرادات وتنفيذ أعمال الصيانة".

لكنَّ مؤسسة المياه التي يديرها بلعيدي ليست الوحيدة المختصة في هذا القطاع، فهناك أيضاً مؤسسة مياه الريف التي تقدم ما نسبته 80% من إمدادات المياه في المحافظة ذات المجتمع الريفي الغالب، بحسب نائب مدير المؤسسة المهندس حسين طه حسين.

وقال حسين: "أبرز مشاكلنا تتمثل اليوم في حاجتنا لتوفير الوقود، وإعادة تأهيل بعض المشاريع كحفر آبار جديدة وتوسيع القدمية، بالإضافة إلى الاحتياج بشكل عاجل إلى منظومة شمسية".

الصحة

وكحال خدمات المياه، حازت خدمات القطاع الصحي الحكومي على نصيب وافر من تذمر وانتقاد المواطنين في أبين الذين تحدثوا لمركز "سوث24".

قال المواطن سالم المحوري: "الطبيب في القطاع الحكومي لديه راتب ضئيل. هذا يدفعه للبحث عن دخل أفضل عبر التعاقد مع منظمات تعمل غالباً في الأرياف. لا نحصل كمواطنين في المستشفيات والمجمعات الصحية الحكومية إلا على المعاينة فقط".

وفي النزول الذي نفذه موفد "سوث24" إلى مستشفى الرازي العام في مدينة جعار، المستشفى الحكومي الأكبر في المحافظة، يمكن ملاحظة نقص الإمكانات الشديد الذي يعاني منه المستشفى في الجانب التقني والبنية التحتية بالإضافة للكوادر الطبية.

مدير عام الصحة والسكان محافظة أبين، الدكتور صالح قاسم الترم، قال إنَّ "عدد المراكز الصحية بالمحافظة يبلغ 144 مركزا صحيا، منها 9 مستشفيات ومستشفى عام وهيئة." وأضاف: "الوضع الصحي العام هو انعكاس لواقع البلد المتدهور".

وكشف الترم أنَّ القطاع الصحي في أبين "لا يحصل على المستحقات الصحية منذ أربعة أشهر من وزارة الصحة بسبب الخلاف بين وزارتي المالية والصحة، وخصوصاً في جانب توفير الأدوية".

وحذَّر المسؤول الصحي من اتساع تردي الخدمات، وأضاف: "لا يوجد توظيف جديد في القطاع الصحي. نسبة المتقاعدين فيه ارتفعت إلى 86%." وتساءل: "كيف يمكن إدارة قطاع صحي بطاقة لا تصل للثلث في محافظة شهدت حربين ولا مخصصات لها من السلطة المحلية أو الحكومة المركزية".

ودعا الترم الحكومة إلى الإيفاء بتعهداتها وتنفيذ مشروع مستشفى الأم والطفل في أبين.

الطرقات

الطريق إلى أبين يرسم ملامح الصورة المؤلمة لحال هذه المحافظة، التي ينتمي إليها ثلاثة رؤساء حكموا البلاد خلال العقود الماضية. تزحف الكثبان الرملية إلى الخط الرئيسي الذي يربط العاصمة عدن بمحافظات الجنوب الشرقية. تسببت هذه الرمال بوقوع عشرات الحوادث في صفوف المسافرين والسكان.

وخلال الجولة الميدانية، التمس مركز "سوث24" إهمالا من السلطة المحلية والحكومة اليمنية لإزالة هذه الكثبان وتعبيد الطرقات الفرعية التي تصل مناطق المحافظة ببعضها.

بالإضافة لذلك، لا زالت أجزاء مهمة من الطريق الرئيسية والطرق الفرعية مدمرة بفعل المعارك، وتنتشر فيها الحفر والتصدعات.

وفي حديث لـ سوث24"، انتقد مواطنون مشاريع الطرقات بالمحافظة وشككوا في جديتها.

وقال أحد المواطنين: "جميع المشاريع لا تتجاوز ترقيع الحفر في الطرقات. لم يتم تنفيذ أي مشروع حقيقي إلا مشروع طريق سوق زنجبار أمام المحافظة فقط".

التعليم

"واقع التعليم في محافظة أبين ليس في حال أفضل من غيره، إن لم يكن الأسوأ" كما يقول التربوي عبد الله كليب.

"الرواتب الضئيلة للمعلمين وعدم جود سعة مدرسية للطلاب، بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة الغش، وظاهرة المعلم البديل"، كما تحضر ذات المشكلة التي تسببها المنظمات في القطاع الصحي في القطاع التعليمي أيضاً.

ووفقاً لـ كليب، تقدم المنظمات مرتبات إضافية تصل إلى 50$ لبعض المعلمين بالإضافة لمرتبهم الحكومي الذي يبلغ حوالي 50$ أيضاً في المتوسط.

وكان التعليم الفني والمهني يلقى رواجًا وإقبالًا واسعًا من قبل أبناء أبين، خصوصاً سكان الأرياف، لكنَّ حروب تنظيم القاعدة في المحافظة دمرت ذلك، وفقا لمدير مكتب التعليم الفني في المحافظة، مهدي الجحيمي.

وقال لـ "سوث24": "يوجد 8 معاهد مهنية تقنية وصناعية على مستوى أبين موزعة على مديريات مختلفة. جميعها كانت تعمل إلى ما قبل حرب القاعدة في 2011. لقد انتهت تماما، حيث تم نهب جميع التجهيزات، والورش والمباني".

وأردف: "مؤخرًا تمت ترميمات من قبلنا بتعاون السلطة المحلية بالمحافظة، وتم تجهيز بعض الفصول الدراسية لبعض الأقسام بأقل تكلفة بحيث نستطيع إعادة تدريس الطلاب بالحد الأدنى المتوفر".

الاتصالات

كغيرها من محافظات الجنوب، تعتمد أبين على شركات اتصالات تعمل من صنعاء، في أقصى الشمال، التي يسيطر عليها الحوثيون، مع مستوى خدمة أقل من المتوسط، لاسيما في الأرياف.

محمد أحمد رويس، مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات في المحافظة، قال إنّ "هناك شح في الكادر الفني في القطاع فالتوظيف متوقف من قبل الدولة. نفتقر للمركبات والمعدات الفنية."

ولفت رويس إلى أنَّ "إجراءات من وزارة الداخلية منعت توفير 1500 نقطة اتصال وإنترنت تابعة للشركات العاملة في صنعاء، بعد منع مرور أجهزة ومعدات من سيئون في حضرموت بحجة ضمان عدم حصول الحوثيين على مزيد من الإيرادات".

قيادة المحافظة

ولوضع هذه المشكلات التي رصدها مركز سوث24، أمام قيادة السلطة المحلية بالمحافظة، التقى موفدنا بنائب المحافظ والأمين العام للمحافظة، مهدي الحامد، نظراً لوجود محافظ أبين اللواء أبو بكر حسين خارج البلاد أثناء الزيارة.

وحمَّل المسؤول الظروف التي مرَّت بها أبين من حروب مع القاعدة والحوثيين المسؤولية الأكبر لتدهور الأوضاع. وأضاف: "البنية التحتية بالمحافظة تدمرت، وكثير من منازل السكان طالها الضرر أيضاً وتسببت بموجات نزوح داخلية".

وعن مشكلات الخدمات في المحافظة، قال الحامد: "هذه مشكلات متراكمة منذ سنوات، لا نملك عصا سحرية لحلها ويقع على عاتق الحكومة المركزية فعل ذلك". مضيفا: "أبين دفعت ثمن الصراعات السياسية وكانت ساحة للحروب ويجب اليوم إنصافها".

وحتَّى الآن، لا زالت كثير من المباني الحكومية في مدينتي زنجبار وجعار دون ترميم. ويقطن نازحون في عدد من هذه المباني مثل مبنى المحافظة السابق ومبنى التأمينات ومبنى البحث الجنائي ومبنى مؤسسة المياه السابق وغيرها.